

## نافذة

## من نشر وروّج رواية «دكتور جيفاغو»؟

عندما كانت وسائل الإعلام السوفييتية تردّد اتهامها على مدى أكثر من ثلاثين عاماً (بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠) بشأن تبني «وكالة المخابرات المركزية» الأمريكية (CIA) لرواية الكاتب الروسي بوريس باسترناك (دكتور جيفاغو) ونشرها على مستوى العالم، ومن ثمّ العمل على منحها جائزة نوبل في الأدب عن هذه الرواية في عام ١٩٥٨، كان الرد النمطي الجاهل على ذلك يأتي كما يلي:

«ما يقال في هذا السياق كله «بروباغندا» شيوعية، فحائزة نوبل حرة تماماً، وليس لأي جهة أو منظمة أميركية أو غيرها أي دور أو تأثير في إعطائها أو حجبها... ولكن الصحفي ومؤرخ ومعد البرامج الإذاعية والتلفزيونية «السيناريسيت» الروسي المعروف «إيفان نيكيتيفيتش تولستوي» (حفيد الكاتب والشاعر السوفييتي اليكسي نيكيتيفيتش تولستوي)، الذي سافر في عام ١٩٨٨ إلى فرنسا واشتغل هناك في عدد من الجلات الروسية المهجرية لغاية عام ١٩٩٣، ثم عمل أيضاً في «راديو الحرية» في «براغ» و«ميونخ»، استطاع الحصول على نسخة روسية من هذه الرواية الإشكالية (التي كانت محظورة في العهد السوفييتي)، وصار لديه ما يشبه اليقين أن ما كانت تتركه وسائل الإعلام السوفييتية بخصوصها أمر صحيح، وبناء على ذلك قرر «إيفان تولستوي» متابعة الموضوع، وتفحص جميع الخيوط والدلائل، التي تكشف ملابس وقصة هذه الرواية منذ صدورها في عام ١٩٥٧، ومنح كاتبها جائزة نوبل في الآداب عام ١٩٥٨، وتم تحويلها إلى فيلم سينمائي في عام ١٩٦٥.

ونتيجة لتقصيه الطويل في عدد من العواصم الغربية وجد إيفان تولستوي أن القصة تبدأ عند المخابرات البريطانية التي رأت في رواية باسترناك فرصة مناسبة لضرب الاتحاد السوفييتي في مقتل، لما لها من قيمة دعائية، حيث تمثل اتجاهها معاكساً تماماً للأيديولوجيا الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وتيار الواقعية الاشتراكية الذي كان سائداً حينذاك، حيث أرسلت المخابرات البريطانية رسالة لتلغريفات الأميركية مع نسخ من الرواية واقترحت نشرها على نطاق واسع في روسيا ودول الكتلة الاشتراكية. وقد لقيت الفكرة قبولا قويا لدى وكالة المخابرات المركزية الأميركية، التي قررت بدء العمل فوراً بتنفيذ خطة نشر الرواية وترويجها، ليس داخل دول الكتلة الاشتراكية فقط، وإنما على نطاق أوسع بعد ترجمتها إلى عدة لغات أجنبية، ما يتيح فرصاً أكبر لتشويه الاتحاد الاشتراكية السوفييتي على أوسع حيز عالمي ممكن.

في إطار تتبعه لقصة انتشار الرواية وبحثه عن حقيقة اللفظ المثار حولها، وعندما كان إيفان تولستوي يعمل في «راديو الحرية» («ميونيخ» - ألمانيا) التقى «غريغوري دانييلوف» المحرري في «الاتحاد المركزي لهاجري ما بعد الحرب»، وهو ذك أوروبي لوكالة المخابرات المركزية الأميركية، حيث نشر «دانييلوف» أن الرواية كانت واحدة من «المشاريع» المهمة للاتحاد، وأكد أن مخطوط الرواية تم تسريبه من خلال القنوات الخلفية التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأميركية.

وبعد أن قضى إيفان تولستوي ما يقرب من العقدين من السنين، متجولاً ومشغلاً في عدد من دول العالم الغربي، وإجرائه عشرات المقابلات واللقاءات مع أشخاص ربطتهم صلات مختلفة مع الروائي الروسي بوريس باسترناك مؤلف الرواية، قرر (إيفان تولستوي) في كانون الأول ٢٠٠٦ أنه أصبح مثمكاً ما يكفي للإعلان عن الحقائق التي توصل إليها بشأن هذه الرواية، وفي محاضرة ألقاها بمكتبة موسكو للأدب الأجنبية، أكد إيفان تولستوي أن المخابرات الأميركية والبريطانية وقتها خلف مشروع الترويج لرواية باسترناك (دكتور جيفاغو)، وأن المخابرات المركزية الأميركية نشرت النسخة الروسية تحديداً لاستكمال مسوغات ترشيح باسترناك لجائزة نوبل، ومن ثمّ فوزه بها عام ١٩٥٨. ورفضت المخابرات الأميركية حينها التخليق على يد الكاشف (موقع وكالة «سبوتنيك» الروسية- ثقافة، ١١/١٠/٢٠١٥).

لكن ما صدحت استنتاجات إيفان تولستوي هو الكتاب الذي أعده وأصدره في الولايات المتحدة الأميركية في عام ٢٠١٤ كل من الباحثة الروسية «بيترا كوفي» والصحفي في جريدة «واشنطن بوست»، «بيترفن» بعنوان (قضية جيفاغو: الكرملين والسي أي إيه والمعركة حول الكتاب الممنوع)، وذلك استناداً إلى وثائق وكالة المخابرات المركزية الأميركية التي رفعت عنها السرية، حيث بينت الوثائق المرفج عنها التي استند الكتاب إليها الطرق والأساليب التي روجت بها وكالة المخابرات الأميركية للرواية، وكيف رتب الأمر لإصدار النسخة الروسية لها في هولندا، ثم توزيعها وتعميمها في «معرض الكتاب العالمي ببروكسل»، في جناح الفاتيكان، وتقديم عشرات النسخ منها مجاناً للزوار الروس لهذا الجناح، وكيف أن فريق المخابرات المركزية الأميركية المكلف عملية الترويج للرواية، بقيادة «جون موري» ركز على رسالة باسترناك التي تقوم على حرية الفرد في تقرير مصيره والتمتع بحياته الخاصة بعيداً عن تدخل الدولة بشؤونه. وكل ذلك يتفق مع الاستقصاءات والاستنتاجات التي توصل إليها المحرر الإذاعي والتلفزيوني ومؤرخ الأدب إيفان تولستوي.

وقد نذكر مؤلفا الكتاب، (استناداً للوثائق الأميركية الرسمية المرفج عنها والمؤيدة بشهادات أقارب باسترناك وأصدقائه الأحياء) أن عميلاً للمخابرات البريطانية هرب صورة فوتوغرافية من نص الرواية، أودعه باسترناك لدى مجموعة من الأجانب كانوا في زيارة له، بعد تأكده رفض السلطات السوفييتية نشر الرواية، ومن ضمن هؤلاء الناشر الإيطالي «جيا نجياكو فيلترنيلي»، كما تعمد باسترناك إعطاء نسخ من روايته لحاضرين في جامعة أوكسفورد البريطانية، هما المنظر الاجتماعي- السياسي والفيلسوف الروسي- البريطاني المعروف «أشعيا برلين» (١٩٠٨-١٩٩٧) و«جورج كاكوتوف»، الذي كان يتقن اللغة الروسية، وهو الوسيط الذي أوصل النسخة للمخابرات البريطانية، التي كان على علاقة بها ويعهد من الشخصيات الدبلوماسية البريطانية النافذة (نقلًا عن وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الروسية).

«ديفيد لين» الخرج والمنتج البريطاني (١٩٠٨-١٩٩١) إلى فيلم سينمائي في عام ١٩٦٥، من بطولة النجم المصري العالمي عمر الشريف و«جولي كريستي»، حظي بإقبال وانتشار عالمي واسع لتأني ممثليه وأدائهم الرائع من جهة، وللدعاية البريطانية- الأميركية- الغربية الهائلة التي رافقته وروجت له من جهة أخرى..

## د. خلف الجراد

## شمس الدين العجلاني

يقول قائل لكل أمر خفاياه، وخاصة في الشأن السياسي، ولربما في حياتنا السياسية الكثير من الخفايا!

في الأوراق المنسية حول سرقة لواء اسكندرون أمور تقف عندها في النهار ولا تعرف السبب! هل الحكومات متمهة؟

نتساءل هل تقاسمت الحكومات السورية بمسؤولياتها في الدفاع والحفاظ على لواء اسكندرون؟ وأنها لم تكن على مستوى المسؤولية للأمانة التي وضعت بين يديها؟

هل كانت الحكومات السورية في خندق واحد مع الشعب في الحفاظ على لواء اسكندرون؟ أم كان كل يغني على ليله؟

نتساءل هل كانت الحكومات المتتالية زمن سرقة لواء اسكندرون لا تدرى بما يجري حولها؟ إن كانت تدرى ولم تفعل شيئاً فلتك مصيبة، وإن كانت لا تدرى فالمصيبة أكبر.

نفتح صفحات الحكومات في ذاك الزمن ونقرأ بعضاً من البيانات الوزارية لتلك الحكومات القديمة لمجلس النواب فيما يخص لواء اسكندرون، في البيان الوزاري لحكومة جميل مردم بك عام ١٩٣٦، الذي قدمه لمجلس النواب لتليل الثقة، ونال الثقة من النواب على بيانه جاء فيه:

«بقي علينا أن نتكلم عن المشكلة الخطيرة التي واجهتها سورية في بدء عهدنا الجديد وهي مشكلة الاسكندرون، ولما كان سير الحوادث قريباً جداً لا نرى حاجة للتفصيل والإفاضة وقد اطلمت على المذكرات المتبادلة وعلى المناقشة في مجلس العصبية - يقصد عصبية الأمم - والقرارات التي اتخذها، وانتقال المفاهيم إلى باريس، وحسبنا الآن أن نقول لنا ننظر بملء الثقة والطمأنينة إلى مستقبل هذه المنطقة العربية الشامية منذ اجبال متطاولة التي لا نستطيع سورية أن تتخلى عنها أو أن تحيا من دونها، ولم ينس بيان حكومة مردم بك من تقديم الشكر للحليفة فرنسا على موقفها من قضية لواء اسكندرون: «ولا بد لنا ونحن نذكر هذه القضية من أن نشيد بالموقف الجدير بالثغر والثناء الذي وقفته لفيلتنا الكبرى فرنسا في الدفاع عن حقوق سورية التي ائتمنتها عليها عصبية الأمم، وذلك الكلام البليغ الذي نطق به المسيو فينو في صدد الدفاع عن هذه الحقوق كان له أعظم وقع في بلاد العرب كلها، وكان سير هذه القضية وما يجري فيها من تعاون وثيق بين فرنسا وسورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وسير أعمالنا الداخلية في ممارسة حقوقنا المشروعة، جاء في وقت واحد كبرهانين عظيمين على ما ينطوي عليه عقد التحالف بين بلدينا من فوائد جليلة، وما نتظر من ورائه إبراز حريتنا الكاملة...».

أما بيان رئيس الوزراء لطفي الحفار في المجلس النيابي عام ١٩٣٦، فلم يرد به أي ذكر لواء اسكندرون؛ وذلك الأمر في بيان حكومة حسن الحكيم إلى الشعب السوري والمنشور في الجريدة الرسمية يوم ١٤-١٠-١٩٤٠... واستمر أمر البيانات الوزارية على هذه الحال ونسيت الحكومات المتعاقبة سرقة لواء اسكندرون وتوايعه!

وفي الوقت ذاته كانت التظاهرات تهم البلاد السورية ضد المحتل الفرنسي ومؤامرة على تسهيل ودعم سرقة لواء اسكندرون من تركيا.. ولا ننسى أن أهم التظاهرات كانت السنائية..

الالفت للنظر والخطير إن صحت التسمية هو توقيع سورية على معاهدة الاستقلال التي عرفت بمعاهدة ١٩٣٦، فحسب المعروف أن الوفد السوري المفاوضات في باريس وقع رئيسه هاشم الأتاسي على نصوص المعاهدة التي منها القول بكل ما وقعت عليه الحكومة الفرنسية من اتفاقيات سبقت توقيع المعاهدة، بما في ذلك ما يخص إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، وإنشاء دولة لبنان، وعلى ما اتفقت عليه فرنسا مع الأتراك فيما يتعلق بمنطقة اواء اسكندرون؛ وقد ورد في المادة الثالثة من معاهدة ١٩٣٦: «يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتفعل يوم زوال الانتداب إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن المعاهدات والاتفاقيات وسائر العقود الدولية التي عقدها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها».

وبرى السياسي والدبلوماسي السوري نجيب الأرمنازي في محاضرة له ألقاها أمام طلاب قسم الدراسات التاريخية في جامعة دمشق عام ١٩٥٣م أن تقاسم «الحكومة السورية في قضية لواء اسكندرون يعود إلى أن الحكومة التركية أثارت مشكلة الاسكندرون، وسورية

## د. رحيم هادي الشمخي

الذين قاموا باحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، من أميركان وعرب الجنسية كبارهم وصغارهم لصوص، ومن وقف مع الإرهاب وساعده بالمال والسلاح في سورية العربية هم لصوص أيضاً، لوحة واحدة تُعبّر عن التوحش والقتل وسرقة كنوز العرب في العراق وسورية وليبيا واليمن.

١٧٠ قطعة أثرية نُدمرت أو نُهبَت من متحف بغداد وما تبقى استلقت حطماً، شاهدأ على هولاء، (التحرير والديمقراطية) في بغداد، فالمرخة نبهة الأمين، تنجي على أطفال متحف بغداد، مرددة ( أحمل الأميركيين المسؤولية)، بابل، نينوى، سومر، أور، آشور، وكل المنحوتات واللوحات، وآلاف السنوات بكت معها.. ونحن أيضاً..

منحوتات آشورية، كتابات كوفية، آثارٌ دهرية، لا اليونسكو حمتها ولا الغرب منع اللصوص الكبار من اختطافها، بآية واحدة تكفي لحماية تراث، لكنها أبنت والدليل على ذلك (كيف شجعت القوات الأميركية على سلب جامعة التكنولوجيا في بغداد وحرقها)، أما المكتبة الوطنية في بغداد فقد نُهبَت، تلك حربٌ لا حلم لها، ولا ذكرة، ولا نبتعت نداءات اتحاد الأدباء العرب والكتاب العرب إلى «اليسو» المنظمة العربية للتربية والثقافة، و«سيسكو» منظمة التربية والثقافة والعالم الإسلامي، و«اليونسكو» منظمة

## من أوراق الزمن المنسي

## وسرقوا اللواء وكنا نغرق بأحلام وردية

فقد شجعت فرنسا الأتراك المقيمين في اللواء على التمرد ضد السوريين أهل اللواء ويذكر الدكتور مجيد حضوري في كتابه «قضية الاسكندرون» الصادر في الخمسينيات من القرن الماضي: «كان المسيو دوربو الذي شغل منصب مندوب المفوض السامي في الاسكندرون، والمسيو كارذ الذي خلفه، يتبعان سياسة لا مركزية استفاد منها الأتراك، وتدمر منها الغرب، أما الكومندان «كولين» الذي خلف «كارذ» وبقي في اللواء بعد انفصاله، فكانت ميوله مفاصلة لأتراك اللواء، والواقع أن الجانب العربي لم يئل من عطف الموظفين الفرنسيين ما حظي به العنصر التركي» ومع ازدياد الدعم والتشجيع الفرنسي ازداد الطمع التركي، فأخذت العصابات التركية المعروفة باسم «جنا» تغير على الحدود السورية، وكانت سورية حينها في ثورتها على المحتل الفرنسي ١٩٢٥- ١٩٢٧ م وكان المفوض السامي «دي جوزيفيل» الذي أعطى تركيا بعض القرى السورية؛ ومع ذلك وقعت معاهدة ١٩٣٦ بين سورية وفرنسا ولم يكن فيها ما يشير إلى لواء اسكندرون..

عملت سلطات تركيا على تشكيل جمعيات عنصرية وعصابات إرهابية لإثارة الفتن في اللواء، ففي عام١٩٣٦ م قاموا بتأليف جمعية عنصرية اسمها «هاتاي» التي عهد إليها بالاعتداء على السوريين وإثارة الاضطرابات بينهم وبين السكان الأتراك، ومن أهمها العصابات التي شكلتها تركيا كانت «جنا»، وأخذت هذه التتظيمات تغير الاضطرابات بين السوريين والأتراك، وبرز من الأسماء التركية العنصرية اسم عبد الرحمن ملك الذي اشترك في العمل لفصل اللواء عن سورية، ومن ثم أصبح زعيم الحزب التركي الكمالي، وعين مديراً للدخالية في لواء اسكندرون.

وهنا برز نشاط «عصبة العمل القومي» وهي جمعية عربية سورية عرفت بكفاحها العنيف وبمقاطعتها الشديدة للفرنسيين وعدم تعاونها معهم، وكان زعيمها هو الدكتور زكي الإسوزي وكانت هذه العصبية تضم أكثرية مجموعة خيرة من أبناء اللواء من مسيحيين ومسلمين وأصدرت عام ١٩٣٧ م جريدة «العروبة» وكانت تطبع وتوزع المنشورات الدورية لتنظيم المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي وأطماع تركيا.

واستمر المحتل الفرنسي والبريطاني في العمل على الصعد كافة لمساعدة تركيا في سرقة لواء اسكندرون، ففي ٢٩ أيار ١٩٣٦ أصدرت عصبية الأمم قراراً بفصل اللواء عن سورية وعين لواء حاكم فرنسي.

في ١٥ تموز ١٩٣٨ دخلت القوات التركية بشكل مفاجئ إلى مدن اللواء (واحتلتها) وتتسبب مع المحتل الفرنسي.

عصبة الأمم أقرت إرسال لجنة استفتاء إلى اللواء لأخذ الرأي من سكان وأهالي اللواء، وعندما تأكدت تركيا وفرنسا أن نتيجة الاستفتاء ستكون لصالحها سورية، عيبت فرنسا فوضاً فرنسياً جديداً في اللواء هو «الكومندان كولية» فأقضى العرب عن جمع الوظائف الحكومية وعين التركي العنصري عبد الرحمن ملك مديراً للدخالية، وأسد قيادة الدرك والشرطة والمخافر للموظفين الأتراك، وحل عصبية العمل القومي «وغلقت جريدتها» العربية «وغلقت نادي العربية وسجن الشباب السوريين المقاومين لأطماع تركيا والمحتل الفرنسي.. وبذلك اكتملت الحكاية الفرنسية - التركية في سرقة لواء اسكندرون وملحقاتها، مرسين وطرسوس وكليبيكة وأضنة ومرعيه وعنتاب وكلس والبيردة وأورفة وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر..

## وبعد

وكان لواء اسكندرون اللواء السليب والمسروق في وضع الشهار وعمته الليل من قبل تركيا وبمساعدة المحتل الفرنسي والبريطاني..

يبقى سؤال يخاطر في بال كل من يهتم بتاريخنا: هل كانت «عصبة العمل القومي» وعمليها في الدفاع عن اللواء أهم من عمل الحكومات التي كانت غارقة في غسل المحتل ووعوده؟

رحم الله أنطون سعادة الذي قال يوم ١٧ آذار عام ١٩٣٧ م: «تركية هي أقرب وأقوى وأخطر الدول التي تنظر إلينا بعين جشعة، وهي ترتقب الفرض الدولية لتتعمق من ضمناء، هنالك تكمن الغريزة، وهنأ القومي إذا ونحن نعرف ما نعرفه عن طمع الغير بنا؟ علينا أن تكون أقياء، لأن الضعف يسهل مضغنا، وبالأخص فأن قادنا السوريين المقاومين لجمعهم ولا، فيينا إرادات جزئية سهلت تجزئة سورية إلى دويلات، ولم تزل عملية التشريح والتقسيم جارية حتى اليوم لما يرون في مجموعتنا من حيوية وردية وقوة عليهم..»

وسرقوا اللواء وكنا نغرق بأحلام وردية.



سيّد الجزائري يلقي خطاباً عام ١٩٣٩ في الجامع الأموي احتجاجاً على ضمّ لواء اسكندرون



مسيرة احتجاجية لتساء سوريات بدمشق على اقتطاع لواء اسكندرون وضمه إلى تركيا ١٩٣٩

نتقدم فيها إليه ببيانها - ١٥ نيسان ١٩٣٩ م.». المفوض السامي الفرنسي المسيو بيو، أصدر بياناً للشعب السوري نشر في الجريدة الرسمية يوم ٢٣-٥-١٩٣٩، محاولاً إغراق الشعب السوري بالأحلام المخيلة الزائفة، ومما جاء في بيانه: «إن الحكومة الفرنسية لا تزال أمينة على التعهد الذي قطعتة بإبصال سورية صديقة فرنسا وحليفها إلى الاستقلال، ويتابع بيو القول في بيانه: «إن الحكومة الفرنسية مفتتحة بغيرة سورية على سلامتها، تعتبر أن تطور الحالة الدولية يستدعي تنظيماً جديداً للتعاون العسكري بين فرنسا وسورية.. يجب أن يضمن للجمع، أيأ كانت المنطقة التي يقطنونها، وأياً كان مذهبهم، المساواة العادلة في ظل الشرايع...».

استقال على أثر ذلك رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي معللاً ذلك بكتوث الحكومة الفرنسية عن تنفيذ وعودها وتصديق المعاهدة، ومحماً إياها تبعاً ما يحدث.

وعلى أثر ذلك أيضاً أصدر المفوض السامي الفرنسي المسيو بيو في ٧ تموز ١٩٣٩ قراراً بوقف تنفيذ الدستور السوري وبحل مجلس النواب، وفي اليوم الثاني كلف السيد بهيج الخطيب اللبناني المعروف بتعاونه مع المحتل الفرنسي بتشكيل حكومة المديرين تحت إشراف ومراقبة المفوض السامي بتسيير أمور الدولة، وبذلك عادت السلطة الفرنسية لفرض إرادتها وهيمنتها على البلاد، وقد وصف المفوض السامي بهيج الخطيب حسيما ورد في أوراق جميل مردم بك: «أحد الموظفين الأتكياء الموالين للانتداب الفرنسي».

وفي زمن هذا الموظف الموالي لفرنسا سُرق لواء اسكندرون، وتسلمت الحكومة التركية اللواء من المحتل الفرنسي في احتفال رسمي يوم ٢٣ تموز ١٩٣٩ م وهو اليوم الذي أنزل فيه العلم الفرنسي ورفع فيه علم اللص السارق..

## إجراءات المحتل الفرنسي

كان المحتل الفرنسي يفرقنا في الأحلام المخيلة ويسمعتنا أعذب الكلام وفي الوقت نفسه يهد لسرقة اللواء؟!

لم تكد تنفض عنها غبار الاستعمار الفرنسي وتحرر من قيوده، فكانت الحكومة السورية لا تستطيع أن تتخذ سياسة مستقلة في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بسبب وضعها الدولي من ناحية، وبسبب محاذرة رجالها من اغصاب الرأي العام الذي كان ينادي بوجوب المحافظة على اللواء العربي محافظة تامة..

علماً أن الوفد السوري المفاوضات تألف من تسع شخصيات سورية وافقت عليها فرنسا واعتبرتها ممثلة للشعب السوري وناطقة باسمه وهي: «هاشم الأتاسي، فارس الخوري، سعد الله الجابري، جميل مردم بك، إدمون الحمصي، مصطفى الشهابي، نعيم الأنطلي، أحمد اللحام، وإدمون الرباط..».

## ملاح السرقة

إزاء التعنت الفرنسي بعدم التصديق على معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بين سورية وفرنسا ودعم تركيا بسرقة لواء اسكندرون وملحقاتها لضمان بقاء تركيا على الحياض في الحرب بين الحلفاء ودول المحور (ألمانيا وإيطاليا) والطمع في الامتيازات الاقتصادية التي ستفتح لها من قبل تركيا، إزاء كل ذلك عمت التظاهرات مختلف المدن السورية ضد الفرنسيين وضد الحكومات السورية المتعاقبة، بسبب التهاون تجاه قضية اللواء فاستنقالت آخر حكومة تشكلت برئاسة نضوح البخاري في ١٥ أيار ١٩٣٩ م، وكانت حكومة البخاري رفضت تقديم بيانها الوزاري إلى مجلس النواب ممثلة ذلك بكتاب أرسل إلى رئيس مجلس النواب فارس الخوري، ومما جاء فيه: لما كانت البلاد قلقة على مصيرها السياسي وكان يحتتم قبل كل شيء أن تحقق لها مطالبها الوطنية... رأت الحكومة أن تؤجل تقديم هذا البيان ريثما يصدر عن الجانب الفرنسي التصريح المنتظر الذي يعيبت الإرتياح والنفقة في النقوس على ذلك المصير ولا سيما فيما يتعلق بإبرام المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ وتنفيذ أحكامها، ومتى وجدت الحكومة في أمد قريب أنه أصبح لديها الوسائل التي تستطيع معها المتابعة على القيام بأبعاء الحكم فإنها تطلب من مجلسكم الكريم أن يعين جلسة



الحداائق الملقة في بابل

الذين أرسلتهم دول الغرب الأوروبي لهو شبيه كل الشبه بما فعله الأميركيان في العراق، ولا ننسى آثار بوذا في أفغانستان التي تسأل عن جاراتها في دمشق وبنغازي وصنعاء، هنالك تكمن الغريزة، وهنأ تكمن شراسة الحضارة والحريّة.

الزمان والمكان يبيكان معاً في بلاد ما بين النهرين، ويتجسّد على الإنترنت الدولي ليلان لهما، أما الأرض فصامتة تصغي إلى ما فعله اللصوص صفاراً وكباراً، هذه الذكرة التي تُفرغ، ليلتها تصرخ ولكن... نبحو وصمته العار هذه..! نعم... كنوز العرب سرقها اللصوص..

مدينة الرقة وشُوّهت المرادق المقدّسة في أكثر المدن السورية، وما أصاب العراق وسورية من تدمير للمعالم الحضارية، أصاب ليبيا واليمن من حرق وتدمير لهذه التماثيل التي تعبّر عن حضارتها عبر العصور المختلفة، فقد دبريت دول الحلفاء التي احتلت ليبيا قرعاً إرهابيةً مناهضةً للعروبة والإسلام وأمرتها برفع هذه التماثيل من ساحات وشوارع بنغازي وطرابلس ومصراتة، هذا الحريق في تدمير الحضارة العربية أصاب اليمن أيضاً، وما حدث في سد مأرب وحضرموت وعدن من تدمير وحرق للآثار من التحالف السعودي القطري الأميركي ومن العملاء

ديارها في متحف بغداد وتسال السماء عن هذا المصير النازل. اللصوص الصغار قطعوا رؤوس التماثيل المصنّعة التي لم يتخطّوا من إخراجها كاملة، وقلّوا قطعاً تم بيعها في عواصم الغرب، يا للهيب..! كما دمّرت معالم حضارة الموصل من قبل داعش وأغواتهم الإرهابيين، أما ما جرى في سورية الحبيبة من نهب وسلب للآثار والكنوز الخالدة على أيدي الإرهابيين الذين درّبتهم أكثر دوائر المال إجراماً ووحشية، أمثال داعش وأخوانها، وما جرى في آثار تدمر لهو أكبر جريمة عرفها التاريخ فقد هدمت معالم حضارة تدمر ونُهبت معالم

سد مأرب